عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
Strategic Studies



العلاقات السورية الأردنية بعد الاختبار الأوّل: تحديات الاحتواء ورهانات المصالح المشتركة

ورقة سياسات

مريم البطوش

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مركز عمران هو مركز تفكير وتطوير للسياسات العامة، تأسس عام 2013، ويعمل اليوم من مقره الرئيسي في دمشق. ويشكّل البرنامج المعرفي–السياساتي في المنتدى السوري، باعتباره منظمة مستقلة وغير حكومية تعمل في الشأن السوري.

لا يقتصر عمل المركز على إنتاج المعرفة أو الأوراق السياساتيّة، بل يتجاوز ذلك إلى الإسهام المباشر في تصميم حلول سياساتية عملية وقابلة للتطبيق، تدعم صُنّاع القرار في مواجهة التحديات الأمنية والتنموية والسياسية والمجتمعية المعقّدة. ويقوم المركز بدوره عبر إنتاج تحليلات معمّقة وتراكمية، وتعزيز الحوار المجتمعي، والتفاعل التقني مع مؤسسات الدولة والفاعلين، بما يسهم في دعم الاستقرار وبناء الدولة وتعزيز فعالية المؤسسات وتمكين المجتمع. ويعمل المركز عبر شبكة واسعة من الباحثين والخبراء داخل سوريا وخارجها، من خلال تفاعل مهني وتقني مع مؤسسات الدولة وصنّاع القرار، بما يعزّز دوره في تطوير السياسات العامة وإسناد عملية التحول الوطني.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: 29 تشرين الثاني / نوفمبر 2026

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

أحد برامج المنتدى السوري

المنتدى السوري
SYRIAN FORUM

المحتويات

ملخص تنفيذي 2

مدخل 3

العلاقات الثنائية: من إدارة الأزمة إلى مأسسة التنسيق 4

ما بعد العملية: المحاذير والآثار على البلدين 6

نحوَ علاقات أكثر متانة: مقترحات وتوصيات 7

ملخص تنفيذي

- مثّلت عملية "الردع الأردني- حمود" في الجنوب السوري تحوّلاً في المقاربة الأمنية الأردنية من استهداف شبكات المخدرات إلى استهداف أفراد ومجموعات مرتبطة بـ"تنظيمات إرهابية" بحسب "الرواية الأردنية". ومع سقوط ضحايا مدنيين وتباين الروايتين بشأن التنسيق المسبق، أصبحت الحادثة اختباراً لقدرة البلدين على احتواء الخلاف ومواصلة التعاون.
- شهدت العلاقات الثنائية عقب العملية "توتّراً منضبطاً"، إذ استمرّ التواصل الرسمي بين الجانبين وصولاً إلى البيان المشترك بين وزارتي الخارجية والمؤتمر الختامي للدورة الثالثة لمجلس التنسيق الأعلى. وتركّز الإشكال في قنوات التنسيق وإدارة التواصل الرسمي، فيما بقيت الصلة العملياتية بين هجوم الكرك والمستهدفين في الغارات بحاجة إلى توضيح.
- يبقى تقييم فاعلية العملية مرهوناً بمدى تحقّق أهدافها المُعلَنَة، وبما خلّفته من آثار مدنية وسياسية. وتبرز تداعياتها على ثقة سكّان الجنوب بقدرة الدولة السورية على حمايتهم، وعلى صورة الأردن لديهم، خاصة مع استدعاء الذاكرة السلبية لعمليات أردنية سابقة، وهو ما ينبغي مراعاته في توسيع جهود جبر الضرر، بشكل مباشر عن طريق الدولة الأردنية، أو بشكل غير مباشر عن طريق الأذرع الإغاثية والخيرية والاستثمارات، وكذلك أدوات القوة الناعمة الشعبية والثقافية والاجتماعية.
- يتطلّب احتواء تداعيات الحادثة مزيداً من العمل لمتابعة تنفيذ ما أعلنه الأردن بشأن جبر الضرر، بما يشمل إعادة البناء وتعويض ذوي الضحايا وفق جدول زمني واضح، مع إسناد مسؤولية التنفيذ إلى جهة محدّدة. ويصاحب ذلك توضيح مخرجات لجنة التحقيق الثنائية، وضبط الخطاب الإعلامي من الجانبين، وتفعيل المسار الثاني لتقريب وجهات النظر.
- يمكن للأردن تعزيز علاقته بسكّان الجنوب عبر أدوات القوة الناعمة، ومنها إحياء شبكة علاقاته التاريخية في الجنوب من خلال الوفود العشائرية والمجتمعية. وبالتوازي، تمكين المجتمع المدني والقطاع الخاص والأذرع الإغاثية الأردنية من القيام بمبادرات تنموية، مثل: دعم ترميم المدارس وتأهيل المرافق الصحية وتخصيص منح دراسية، بموازاة ضبط الخطاب الإعلامي من جانبه وتعزيز سرديته من خلال الشفافية ومكاشفة النخب بمُخرَجات التحقيق عبر المسار الثاني **Track II**.
- يظلّ استقرار الجنوب السوري مصلحة أردنية استراتيجية، وتزيد أزمة السويداء والتدخّلات الإسرائيلية من أهمية التنسيق بين عمّان ودمشق. ويقتضي ذلك مأسسة العلاقات الأمنية والاستخبارية، وبناء فهم أمني مشترك، ورفع مستوى الدعم الأردني الذي يُقدَّم على المستويين الفني والتدريبي لتمكين الدولة السورية من ضبط الجنوب، بما يقلّل الحاجة إلى تدخّل عسكري أردني مباشر.

مدخل

تصاعدت وتيرة الأحداث إبّان عملية "الردع الأردني- حمود" التي طالَت عدداً من المواقع في الجنوب السوري[1]، وتباينت التقديرات بشأن عدد غاراتها بين 4 و6 على أقصى تقدير، موزّعة على ريفي محافظة درعا الشرقي والشمالي وريف محافظة السويداء الغربي، وأسفرت بحسب مديرية الصحة في درعا عن مقتل 7 مدنيين بينهم امرأة و3 أطفال وكبار في السن[2]، فيما استُهدِفَت مواقع أخرى دون وقوع إصابات، وهو ما استدعى توضيح طبيعة الأهداف في تلك المواقع والأضرار التي لحقت بها، ومدى إسهام استهدافها في تحقيق الغايات المُعلَنِة للعملية. غير أنّ سقوط ضحايا مدنيين، إلى جانب تباين الروايتين بشأن التنسيق المسبق، أضفى على الحادثة بُعداً سياسياً، وجعلها اختباراً لقدرة البلدين على احتواء الخلاف ومواصلة التعاون.

لا شكّ أن ما جرى كان تطوّراً مهمّاً من نواحٍ عدّة، أهمها تغيّر طبيعة الأهداف المعلنة للعمليات الأردنية، من استهداف شبكات المخدرات إلى استهداف أفراد ومجموعات لها صلة بـ"تنظيمات إرهابية" بحسب التوصيف الأردني. وقد جاء ذلك بصورة بدت غير متناسبة مع حجم التهديدات الظاهرة على الأرض من جهة، خاصة على مستوى "التنظيمات الإرهابية"، في ضوء تطوّر قدرات الدولة السورية الأمنية والاستخبارية في ملاحقة خلايا "داعش" والقبض على عناصرها سواء في محافظات الجنوب السوري أو غيرها.

ومن جهة أخرى، بدت العملية وآثارها الأولية غير متسقة مع ما شهدته العلاقات بين البلدين من تحسّن غير مسبوق على كافّة المستويات. وقد وضعت آليات التنسيق الأمني بين البلدين أمام اختبار عملي، من حيث تبادل المعلومات والتحقّق من الأهداف وتنسيق الاستجابة، وارتبطت دلالتها بمدى تكامل الدور الأردني في حماية أمن حدوده مع جهود الدولة السورية لبسط سُلطتها وضبط التهديدات داخل أراضيها، في ظل تحسّن العلاقات بين عمّان ودمشق.

رغم ذلك، أتاح ما جرى فرصةً مهمة لوضع أُطر أوضح، ومأسسة العلاقة بشكل أمتن، وترسيم الخطوط الحمراء بين الطرفين؛ إذ لا يبدو أن البلدين يحتاجان إلى إعادة تعريف مصالحهما المشتركة؛ بقدر ما يحتاجان إلى إعادة تنظيم الأدوات التي تدار بها تلك المصالح. ويكمن التحدّي الحقيقي في الانتقال من منطق إدارة الأزمات بعد وقوعها إلى بناء شراكة أمنية وسياسية قادرة على منع تكرارها.

ومن هنا، تنطلق هذه الورقة إلى ما بعد الحدث في محاولة الإجابة عن سؤال: كيف يمكن للبلدين الاستفادة من دروس هذا الحدث وتبعاته لتطوير التنسيق الأمني والسياسي بينهما، ومنع تكرار الأزمة، واحتواء آثارها وتداعياتها؟

---

[1] القوات المسلحة الأردنية–الجيش العربي، «بيان صادر عن القوات المسلحة الأردنية-الجيش العربي»، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2026. https://2u.pw/Ht301V

[2] ارتفاع حصيلة ضحايا الغارات الأردنية على درعا إلى 10 » صحيفة الثورة السورية، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2026. https://2u.pw/Egbpuo

العلاقات الثنائية: من إدارة الأزمة إلى مأسسة التنسيق

شهدت العلاقات عقب العملية "توتراً منضبطاً"، تزامن مع تباين التصريحات العلنية بشأن الغارات والتنسيق المسبق من عدمه. فقد أعلن الجانب الأردني التنسيق مع الحكومة السورية، فيما نفت دمشق حصول تنسيق مسبق، وهو ما أثار عدة تساؤلات حول مفهوم التنسيق وحدوده، وطرح احتمالات عدة لتفسير ما جَرَى، لعل أبرزها:

الاحتمال الأول: الاكتفاء بالإبلاغ عبر مكتب التنسيق

بحسب معلومات متقاطعة من مصادر مفتوحة وخاصة استندت إليها هذه الورقة، أبلغ الأردن مكتب تنسيق مكافحة "داعش" في عمّان بالعملية. وقد طرح ذلك أسئلة بشأن مضمون الإبلاغ وتوقيته، والجهة التي تلقّته داخل المكتب، ومسار انتقاله إلى المؤسسات السورية المعنية. فإذا اقتصر الإبلاغ على معلومات عامة دون تحديد توقيت التنفيذ أو الكشف عن بنك الأهداف، فقد بقي الدور السوري محدوداً في التحقق والاستجابة قبل الغارات. وتوقّف تقدير مستوى التنسيق على مدى وصول المعلومات إلى الجهة السورية المخوّلة، وما صدر عنها من رد أو موافقة على العملية وحدودها.

الاحتمال الثاني: تأخّر الإخطار أو حدوث خلل في قنوات التواصل

إذا أُرسل إخطار يتضمن تفاصيل العملية، وتأخّر وصوله أو تعطّل انتقاله بين الجهات المعنية، فقد كان موضع الخلل في القنوات التنسيقية لدى أحد الجانبين أو بينهما. وتطلّب التحقق من هذا الاحتمال تحديد الجهة التي أرسلت البلاغ وتلك التي تلقّته، وتوقيت إحالته والرد عليه. وكانت الخلاصة العملية هنا مراجعة مسار الاتصال، وتحديد نقاط اتصال مخوّلة، وتأكيد استلام البلاغ وإيصاله إلى أصحاب القرار.

الاحتمال الثالث: اقتصار التنسيق على المستوى الأمني والاستخباري

إذا جرى التنسيق على المستوى الأمني والاستخباري دون القنوات السياسية، فقد توقّفت دلالته على صلاحيات الجهة التي جرى التواصل معها، وحدود تفويضها بالموافقة على التنفيذ. فقد يحتمل هذا المسار تفاهماً أمنياً لم تنتقل تفاصيله إلى المستوى السياسي، أو اختلافاً في فَهم ما جرى الاتفاق عليه. ويُبرِز هذا الاحتمال أهمية وضوح التفويض، وربط الاتصال الأمني بالمؤسسات السياسية وفق صلاحيات كل جهة.

الاحتمال الرابع: تبادل المعلومات والموافقة على الأهداف والتنفيذ

رغم نفي الحكومة السورية حصول تنسيق مسبق، فإنّ هذا الاحتمال يفترض تجاوز التنسيق حدود الإخطار إلى تبادل المعلومات والتحقّق من الأهداف والموافقة السورية على تنفيذ العملية. وفي هذه الحالة، كانت دمشق ستتحمّل كلفاً أمنية وسياسية كان ينبغي مراعاتها أردنياً على مستوى التصريحات التي تَلَت الحادثة والخطاب الإعلامي كذلك، إذ كانت موافقتها ستضع آليات مراجعتها بنك الأهداف وتقديرها مخاطر إصابة المدنيين موضع مساءلة، وتثير أسئلة بشأن قدرتها على حماية مواطنيها. ولذلك، كان تقييم هذا الاحتمال يتطلّب توضيح المعلومات التي أُتيحت للجانب السوري، والجهة التي

راجعت الأهداف وأقرّتها، وحدود الموافقة السورية على المواقع المستهدفة وطريقة التنفيذ، إلى جانب إجراءات التحقّق والاحتياطات المتّخذة لحماية المدنيين.

وبمقاطعة الاحتمالات السابقة، يبقى تحديد ما إذا كان الخلل تقنياً في قنوات التواصل، أو متعلقاً بحدود التفويض، أو بالموافقة على العملية نفسها، مرهوناً بمعطيات التحقيق. كما بقي تقييم فاعلية الغارات مرتبطاً بمدى تحقق أهدافها المعلنة، وبما خلّفته من آثار مدنية وسياسية. فقد طرح ربط هجوم الكرك بأهداف خارج الحدود سؤالاً حول منشأ التهديد، وما ترتّب على تحديده في اختيار سُبل مواجهته.

رغم ذلك، استمرّ التواصل الرسمي بين الجانبين، وحاولت **الحكومة السورية** احتواء الحادثة. وجاء في بيانها الأول "نؤكد وقوفنا إلى جانب العائلات السورية المتضررة، وتضامننا الكامل معها في هذا المصاب"، بما أتاح قراءة هذه الصيغة وتفسيرها كتعبير عن وجود مسافة بين الدولة ومواطنيها الذين تقع على عاتقها مسؤولية حمايتهم، وبالتالي الاستثمار فيها وتوظيفها في الخطاب المناهض للحكومة السورية.

أما **البيان الأردني** الذي صدر صباح اليوم التالي للعملية عن الناطق باسم الحكومة، وأعلنَ خلاله عن حصيلة خسائر أولية في صفوف "داعش" قُدِّرَت بأكثر من عشرين عنصراً، وتدمير مستودع أسلحة. فلم يتضمن البيان تفاصيل عن هُويّات المستهدفين أو القرائن التي ربطتهم بهجوم الكرك[3]، ما أبقى الحاجة قائمة إلى توضيح طبيعة الارتباط العملياتي بين الهجوم والمواقع المستهدفة، إلى جانب مسألتي التنسيق والسيادة.

وعلى المستويين الإعلامي والشعبي، اتخذ التفاعل مع العملية طابعاً حاداً، شمل تصاعد المطالب السورية بالرد، مقابل تصعيد في الخطاب الأردني، وتبادل الاتهامات. وأظهرت هذه التفاعلات صعوبة إدارة التواصل بعد العملية، وأهمية تقديم رواية رسمية متسقة، وتوضيح ما ثبت وما بقي قيد التحقق.

وقد استمرّ مسار الاحتواء وصولاً إلى التصريحات في ختام الدورة الثالثة لمجلس التنسيق الأعلى السوري الأردني. فقد أعلن وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، انتهاء أعمال اللجنة المشتركة والعمل على جبر الضرر[4]، فيما أعرب وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، عن الأسف لسقوط مدنيين[5]، وأشار إلى الاتفاق على آليات للتنسيق في مكافحة الإرهاب. وأعطت هذه الخطوات أساساً لمتابعة معالجة الخلل وآثار العملية.

في المحصّلة، كان من شأن تقديم توضيح أردني مبكّر لطبيعة الغارات وأهدافها، والإقرار بالمسؤولية عن الضرر الذي لحق بالمدنيين والاعتذار لذوي الضحايا، أن يساعد على تسريع احتواء الحادثة. وكان يمكن لقنوات التنسيق الثنائية أن تعالج

---

[3] تستدعي هذه المسألة كذلك توضيح طبيعة الصلة بين المستهدفين وهجوم الكرك، وطبيعة الارتباطات المنسوبة إليهم بتنظيم "داعش"، وما إذا كانت سابقة أم قائمة وقت الاستهداف. كما تتطلّب بيان آليات التحقّق المشترك من هويّاتهم وارتباطاتهم، والتمييز بين التوجيه التنظيمي والتسهيل اللوجستي والتأثّر والاستقطاب الأيديولوجي.

[4] رؤيا الإخباري، «وزير الخارجية السوري: انتهاء أعمال اللجنة المشتركة بشأن أحداث درعا... والأردن تعامل بمسؤولية وجبر الضرر مستمر»، فيديو، تاريخ الاطّلاع 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2026. https://2u.pw/gigltss

[5] اتفاق أردني سوري على تعويض ضحايا غارات درعا وجبر الضرر، العربي الجديد، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2026. https://2u.pw/O7pYrgN

المسائل محلّ الخلاف، بالتوازي مع ضبط الخطابين الرسمي والإعلامي، لا سيّما الخطاب الأردني بشأن صلة المستهدفين وتوصيف الواقع الأمني في الجنوب السوري.

ما بعد العملية: المحاذير والآثار على البلدين

بتجاوز تفاصيل ما حدث، على أهميتها، تبرز آثار العملية ومحاذيرها في سياق خصوصية الجنوب السوري. إذ تتداخل تحديات إعادة بناء سُلطة الدولة المركزية، ومكافحة شبكات التهريب والمخدرات العابرة للحدود، والتوترات المحلية ذات الامتدادات الإقليمية، وفي مقدمتها أزمة السويداء، إلى جانب اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي وسلوكه في الجنوب، وقد أكّد الجانبان السوري والأردني مراراً وتكراراً بأن تلك الاعتداءات تعيق جهود الحكومة السورية في التعافي، وتهدّد كذلك أمن المنطقة واستقرارها.

وضمن هذا السياق، يرتبط استقرار الجنوب السوري بالنسبة للأردن بأمن الحدود ومكافحة تهريب المخدرات والسلاح والتنظيمات الإرهابية، مع التأكيد على دعم سيادة الدولة السورية ووحدة أراضيها. إذ شاركت عمّان في العمل على تسوية أزمة السويداء عبر خارطة الطريق الأردنية-السورية-الأميركية، على أساس وحدة الأرض السورية وضمان أمن المواطنين وحقوقهم. وتتداخل هذه الملفات مع الروابط الاجتماعية والثقافية والعشائرية على جانبي الحدود، بما يجعل تقدير آثار الغارات الأردنية مرتبطاً أيضاً بعلاقة سكان الجنوب بالدولة السورية والأردن.

وفيما يتعلّق بمكافحة التنظيمات الإرهابية والمتطرّفة، فإنّ الفراغات في الرواية الرسمية، لا سيما الأردّنية، إذا لم تُملأ من قِبل الدولة بشفافية واتساق ودون ارتباك، قد تترك الفرصة سانحة للتنظيمات الإرهابية والمتطرّفة للتشكيك فيها وملء هذه الفراغات برواياتها، وبالأخص تنظيم "داعش" الذي استثمر لسنوات في خطاب "المظلومية السنّية". لا سيما أن العملية جاءت "ثأراً لشهداء هجوم الكنيسة" وهو ما يحمل إمكانات للتجييش الطائفي.

ويزيد من تلك الاحتمالات النظر إلى الأنماط التي يتبعها تنظيم "داعش" وما شابهه من تنظيمات، من فرز وتعبئة واستقطاب وتجنيد، بل وحتى إعادة تشغيل خلايا نائمة، إضافةً إلى فرصة تعزيز سرديتها بشأن ضعف الدولة السورية وعجزها عن حماية مواطنيها وأرضها وسيادتها، وتوظيف سردية مكافحة الإرهاب بشكل عكسي؛ وهو ما يَعني الاستثمار في قطاعات حانقة وناقمة على الدولة الجديدة لأسباب متعدّدة.

كما لا تقتصر مخاطر مثل هذه العمليات على "داعش" ونشاطه، بل تمتدّ كذلك إلى **تزايد احتمالية العمليات الانتقامية** أو ردود الفعل الشعبية على خلفية القصف، والتي تجلى بعضها في استهداف سائقي الشاحنات الأردنية وحركة النقل، وربما تتطوّر، في حال عدم احتوائها وإدارتها من الجانبين، إلى استهداف الحدود وإرهاقها أمنياً والإضرار بصورة الأردن. وفي هذا السياق، زاد من ضبابية المشهد إعلان الجيش الأردني، عقب العملية، عن الاشتباك مع مجموعة قوامها أربعة عشر

فرداً، ثم سحب البيان[6]. وكذلك الأمر بالنسبة لرد الجانب السوري لاحقاً بأنّ "المجموعة المقصودة كانت من الأطفال الذين كانوا يلعبون بالقرب من الشريط الحدودي[7]"، دون توضيح ملابسات وجودهم في منطقة حدودية حسّاسة ووقت متأخّر وحرج أعقب العملية وما رافقها من توتّر أمني. ما طرح سؤالاً بشأن وجود عناصر أمنية أو عسكرية سورية مُتمركزة قرب الحدود في ذلك التوقيت، خاصة أنّ البيان أشار إلى "توجّه" العناصر إلى المنطقة.

وعلى مستوى علاقة الدولة السورية بالجنوب وسكانه، فلا بدّ من الإشارة إلى أنّ من شأن مثل هذه العمليات تقويض شرعيتها وثقة السكان بها وبقدرتها على الحماية والانتشار، وإظهارها عاجزة عن الحماية أو متساهلة في الدفاع عن حقوقهم، بما قد يعقّد مساعيها إلى تعزيز حضورها وقبول مؤسساتها، خاصةً مع تنامي أنشطة الاحتلال الإسرائيلي، وما ينتج عن تفاعل كلّ ما سبق من شعور بالتهميش لدى سكان الجنوب. وتُضاف إلى ذلك تبعات إقرارها بتوصيف "أوكار الإرهاب في الجنوب" أو عدم اعتراضها عليه، بما يتضمّنه ذلك من قبول، ولو ضمني، بوجود أنشطة إرهابية في الجنوب. كما يخدم كل ذلك الرواية الإسرائيلية حول الجنوب و"الجماعات الإرهابية" فيه، والتي توظّفها إسرائيل لتبرير توغّلاتها وانتهاكاتها، وهو ما ترفضه الدولتان السورية والأردنية.

أمّا على مستوى علاقة الأردن بالجنوب السوري، فقد جرى عقب الغارات استدعاء الذاكرة السلبية للعمليات الأردنية على مواقع المخدرات في الجنوب وآثارها على المدنيين، بما ينعكس على علاقة المملكة بسكان الجنوب، في ظلّ ما يجمع الطرفين من روابط اجتماعية وجغرافية وثقافية، وما بينهما من إمكانات اقتصادية.

وبناءً على ما سبق، فإن ما حدث يبرز أهمية العلاقة السورية-الأردنية في التعامل مع أزمة السويداء والتدخلات الإسرائيلية، باعتبارهما من أبرز التحديات المشتركة. فأيّ تصدع في التنسيق بين دمشق وعمّان قد ينعكس سلباً على قدرتهما في التعامل مع هذه التحديات، خاصة فيما يتعلق بالدور الأردني في الوساطة ضمن ملف السويداء من خلال خارطة الطريق الثلاثية ومكافحة المخدرات، كما يتيح لإسرائيل توظيف حالة عدم الاستقرار لتبرير استمرار تدخلاتها وإضعاف سُلطة الدولة السورية في الجنوب.

نحوَ علاقات أكثر متانة: مقترحات وتوصيات

رغم ماحملته الحادثة من آثار على العلاقات السورية الأردنية، يمكن للبلدين البناء على خطوات احتواء الأزمة لتعزيز علاقاتهما، عبر متابعة تداعياتها وآثارها ومعالجة أوجه الخلل التي برزت في التنسيق وإدارة التواصل من خلال ما يلي:

- **مأسسة العلاقات الأمنية والاستخبارية**: مراجعة الأطر واللجان التنسيقية الثنائية، ومنها اللجنة الأمنية المشتركة واللجنة الرباعية، والوقوف على الخلل فيها. ويشمل ذلك قنوات الاتصال مع "مكتب تنسيق دمشق" في عمّان، المَعني بمكافحة الإرهاب ضمن التحالف الدولي لمكافحة "داعش"، والذي أبلغه الأردن رسمياً قبل تنفيذ العملية، بحسب

[6] إقبال زين ويورونيوز، «الجيش الأردني يحذف بيانًا عن إحباط تسلل 14 مسلحاً من سوريا دون توضيح الأسباب» ، يورونيوز، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2026. https://2u.pw/5XiFmI

[7] أطفال يلعبون". مصادر رسمية تكشف ما جرى على الحدود السورية–الأردنية» ، تلفزيون سوريا، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2026. https://2u.pw/XnFkSB

معلومات من مصادر متقاطعة. ما يعكس انفصالاً للمستويين الأمني والعسكري عن السياسي، ويستدعي إعادة ربط قنوات الاتصال بالمؤسسات السورية المعنية، من وزارات الدفاع والداخلية والخارجية، التي يجمعها مكتب الأمن القومي السوري.

- **بناء فَهم أمني مشترك:** الاستفادة من خبرة الأردن وبنك معلوماته عن الجنوب طيلة السنوات الماضية، مع الأخذ بعين الاعتبار حداثة تجربة الدولة السورية، وتغيّر البيئة الأمنية في الجنوب السوري خاصةً بعد سقوط النظام السابق. وذلك لبناء فهم مشترك مستند إلى معلومات دقيقة، مع الأخذ بعين الاعتبار المستوى المتقدم الذي أظهره الجانب السوري في العمليات الاستباقية والقبض على العناصر المرتبطة بتنظيم "داعش" ومكافحتها، فضلاً عن عضويته في التحالف الدولي لمكافحة "داعش".
- **تمكين الدولة السورية ومراجعة انتشارها في الجنوب:** مراجعة طريقة الانتشار الأمني والعسكري ومستواه للقوات السورية، خصوصاً بعد حلّ الفرقة 40 وإعادة توزيعها وهيكلة الجيش عموماً[8]؛ فالفراغ المؤسساتي يتيح تدخّل فواعل دولية قد تتحرّك لملأه، أكثر من التصدّي لتهديدات محددة. وتزداد أهمية تمكين الدولة السورية وتطوير قدراتها على ضبط الجنوب، بما يقلّل الحاجة إلى تدخّل عسكري أردني مباشر، فالدخول في مثل هذه العمليات ينطوي على مجازفة استراتيجية، وهو خيار امتنع عنه الأردن في سنوات أشدّ صعوبة؛ ما يجعل الدعم الأردني من تدريب وتنسيق وتقديم دعم فني واستشارات أولوية في سياق بناء قدرات الدولة السورية للقيام بهذه المهام.
- **الاستمرار في تبنّي مقاربة أمنية متزنة:** تقوم على تعزيز التعاون الأمني الثنائي مع الحكومة السورية، وتقديم الدعم الفني والتدريبي، وإيفاد خبراء عند الحاجة، بما يحافظ على مصالح الأردن دون الانخراط في عمليات عسكرية محفوفة بالتعقيدات. وقد يكون ذلك البديل الأفضل أمام المشهد الحالي، خاصة أن استقرار الجنوب السوري يظل مصلحة أردنية عليا، غير أن تحقيق هذا الاستقرار يتطلب واقعية في الأدوات، وتنسيقاً إقليمياً لا يُضعف سوريا الجديدة، بل يساندها على طريق استعادة أمنها وسيادتها.
- **حسابات التدخل الأردني وكُلفه:** تم طرح الكثير من المقاربات التي ترى في العملية فرصةً لتوسيع هامش حركة الأردن في الجنوب السوري بحجّة مكافحة الإرهاب، بما يمنع التوسّع الإسرائيلي في الجنوب وتطويق الأردن جيوسياسياً والضغط عليه. ورغم ما يحمله هذا الطرح من حسن نيّة وصوابية في الغاية، فإنّه لا بدّ من تقدير الكُلف البشرية والاستراتيجية لأيّ تدخّل عسكري أو أمني أردني مباشر، فقد يُحمّل هذا التدخّل الأردن مسؤوليات وتبعات تتجاوز نطاق دوره ابتداءً، ويُرسي سابقة إقليمية يمكن الاستناد إليها لتبرير تدخّلات مماثلة. وقد يعرّض القوات الأردنية وكذلك المدنيين لأعمال انتقامية، خصوصاً أنّ شاحنات أردنية سبق أن تعرّضت لاعتداءات في أزمات أقلّ حدّة. كما يزيد احتمال الاحتكاك بالسكان المحليين أو ببقايا الفصائل المسلّحة أو بالقوات الإسرائيلية المتوغّلة. وينبغي أيضاً مراعاة انتشار السلاح خارج سُلطة الدولة السورية، والقيود الميدانية والأمنية التي تحدّ مرحلياً من قدرتها على ضبطه، فضلاً عن دور الروابط العشائرية في تشكيل ردود الفعل المحلية. وقد يضع أيّ اعتداء أو اشتباك من هذا النوع عمّان

[8] مريم البطوش، "حل الفرقة 40: إلى ما يتجاوز الجنوب السوريّ"، معهد السياسة والمجتمع، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2026. https://2u.pw/agZ1VD

تحت ضغط الردّ السريع، ويفتح الباب أمام جولات من التصعيد المتبادل. إذ يحدّ تجنّب التدخّل المباشر من احتمال الانجرار إلى هذا المسار، ويتيح لدمشق مجالاً أوسع لتعزيز قدرتها على تولّي مسؤولياتها الأمنية.

- **تقديم المصالح المشتركة وتوجيه الاستثمار إلى الجنوب:** ينبغي أن تقود المصالح المشتركة بين البلدين التنسيق والقرارات المستقبلية؛ فطريق دمشق-عمّان يمرّ عبر درعا بحتمية جيوسياسية، في ظل روابط حوران العشائرية-الاجتماعية والتاريخية والثقافية، كما يوفّر فرصاً للتبادل التجاري ومشاريع الربط السككي والبري والبحري وسكة حديد الحجاز. ويستلزم الحفاظ على هذه الفرص توجيه جزء من الاستثمارات وتطوير التبادل في الجنوب، إذ يزيد تردّي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والخدمية الفجوة بين الدولة وسكان الجنوب.
- **إعادة الإعمار وتعويض ذوي الضحايا:** وهو ما تم الإعلان عنه في المؤتمر الصحفي المشترك، إلّا أنه ينبغي أن يكون ضمن جدول زمني واضح وإسناد مسؤوليته لجهة واضحة مقروناً بعمل إعلامي أردني وسوري مُمنهَج ومدروس يُسلّط الضوء عليه، وتأطيره ضمن سردية تخدم الأردن وجهوده السابقة والحالية دون "مَن" أو التلويح باستضافة اللاجئين على مدار السنوات الماضية. إذ أنّ هذا الدور التاريخي للدولة الأردنية متسق مع طبيعة نشأتها ورسالتها وسياسة حُسن الجِوار التي لطالما اتبعها الأردنّ ولم تكن حكراً على السوريين، بل على كثير من الجاليات اللاجئة لا سيما العربيّة.
- **ملأ الفراغات في الرواية الرسمية:** لا سيّما الأردنية، من قِبل الدولة الأردنية بواقعية وشفافية واتساق ودون ارتباك، إذ إنّ بقاءها قد يترك الفرصة سانحة للتنظيمات الإرهابية والمتطرّفة لملئها والتشكيك في الرواية الرسمية، وبالأخص تنظيم "داعش" الذي استثمر في خطاب "المظلومية السنّية" لسنوات. وتزداد أهمية ذلك مع تقديم العملية بوصفها ثأراً ورداً على حادثة الكنيسة، بما يحمله ذلك من إمكانات للتجييش الطائفي. وتزيد هذه الحادثة من أهمية التنسيق وتلاقي المصالح الأردنية والسورية في ضوء التحديات المشتركة كمكافحة التنظيمات المتطرّفة وحماية التنوّع الديني، إذ إن سوريا أيضاً شهدت هجوماً مماثلاً على كنيسة دويلعة في دمشق العام الماضي[9]، وإن اختلفت الأداة وطريقة التنفيذ والسياق.
- **ضبط الخطاب الإعلامي من الجانبين:** وضع ضوابط واضحة للتعامل مع الحوادث مستقبلاً، حتى لا يصبح الخطاب الرسمي أقرب إلى التأزيم. ويشمل ذلك حرص الأردن على تصدير وجوه إعلامية متمكّنة وقادرة على احتواء الأزمات والتعبير عن رؤية الدولة ضمن سقوف محددة تراعي المصالح المشتركة، وكذلك قادرة على قراءة واقع الجنوب أمنياً وسياسياً بدقة وموضوعية دونَ تهويل أو تهوين. كما تحتاج سوريا إلى إبراز دور الأردن بما يتناسب مع حتمية العلاقة بحكم الجغرافيا والترابط ومستوى الدعم السياسي اللامحدود من قِبل الأردن لها في مسيرة التعافي وإعادة البناء واستعادة الدولة لوظائفها، مقارنةً بروابط مصلحية-نفعية مع دول أخرى قد يكون بعضها آنياً؛ فغياب ذلك يثير استياء بعض النخب الأردنية ويؤثر في نظرتها لسوريا وتعبير الأخيرة عن دور الأردن.
- **تعزيز الدبلوماسية الشعبية:** إرسال وفود عشائرية ومجتمعية أردنية لزيارة الجنوب السوري وتقريب وجهات النظر، بما يسهم في احتواء أيّ ارتدادات شعبية وتحسين صورة الأردن ومستوى العلاقات بين البلدين، خصوصاً مع استحضار سكان الجنوب السوري الذاكرة السلبية للغارات الأردنية السابقة وآثارها على المدنيين. إذ تُظهر الحصيلة

[9] ارتفاع حصيلة ضحايا تفجير كنيسة مار إلياس في دمشق إلى 27 شهيداً، تلفزيون سوريا، 23 حزيران/يونيو 2025. https://2u.pw/tpQ0vE

المجمّعة من تقارير "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" التي جرى تداولها؛ مقتل 32 مدنياً على الأقل، بينهم 12 طفلاً و9 نساء، في الغارات المنسوبة إلى الأردن في درعا والسويداء بين أيّار/مايو 2023 وتشرين الأول/أكتوبر 2026. كما سجّل التقرير إصابة أربعة أشخاص، وقصف ستة مواقع سكنية وخيمة تؤوي عائلة وأربع مزارع، إضافةً إلى محطة لتنقية المياه وبئر مياه[10].

- تسريع إنجاز المشاريع التي سبق الإعلان عنها: ومنها مشروع التوأمة الاقتصادية بين الرمثا ودرعا، وإعادة تأهيل معبر درعا القديم- الرمثا، ومواكبة التنفيذ بتغطية إعلامية تُظهر ما أُنجز فعلياً على الأرض. وهو ما يحمل إمكانات واعدة لكِلا الطرفين على مختلف المستويات: اقتصادياً، من خلال إحياء التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي بين الرمثا ودرعا، واجتماعياً من حيث إحياء الروابط وتعزيزها واستفادة شرائح واسعة من الأثر الاقتصادي المُترتب عليه، وتحسين صورة الأردن لدى المجتمعات المحلية في الجنوب السوري وغيرها من المناطق السورية.
- **تمكين مؤسسات المجتمع المدني الأردنيّة**: وكذلك القطاع الخاص والأذرع الإغاثية والخيرية من القيام بأعمال تنموية في الجنوب السوري، كبناء مدارس على غِرار العمل التركي في سوريا أو إعادة ترميم بعضها، وشمول أعمال الترميم لبعض القرى، وإعادة تأهيل البُنى التحتية من بناء مراكز صحية أو نقاط طبية على الأقل في المناطق ذات الحاجة في الجنوب. أو ربما تبني مشروع معهد متوسط أو فروع لكليات أردنية في محافظة درعا، وزيادة وتيرة وكمية المساعدات الخيرية المقدمة لدرعا والسويداء[11]. وكذلك مد جسور تعاون مع السكّان المحليين من خلال منح دراسية في بعض الجامعات الأردنية الحكومية أو الخاصة وتخصيص قدر من المقاعد لها. إضافة إلى تنظيم المهرجان الثقافي بصرى الشام-أم قيس بوصفه أداة ناعمة بالدرجة الأولى، وما يوفره تِباعاً من إمكانيات سياسية واقتصادية واجتماعية للطرفين. وهو ما يعني بالضرورة بناء قوة ناعمة لتحسين صورة الأردن وتمتين العلاقات الشعبية والرسمية والبَينية بين المحافظات المتجاورة في كلا البلدين.
- **مكاشفة رسمية للنُخَب السياسية والأكاديمية والإعلامية:** بحقيقة ما جَرَى وبمُخرجات لجنة التحقيق واللجان المشتركة ذات الصلة، من خلال لقاءات أُحادية الجانب ضمن المسار الثاني **Track II**، تليها لقاءات ثنائية مشتركة بين الجانبين. إذ يُمكن لمثل هذه المسارات أن تؤدي دوراً فاعلاً في تقريب وجهات النظر وامتصاص الأزمّات، والبناء على هذه المُخرّجات في الرصد والمتابعة، ووضع مؤشرات حالية ومستقبلية تساعد على فهم أعمق لما جَرَى وتطوير تصوّرات للتعامل مع تداعياتها، ومتابعة مسار تقدّم العلاقات وتقديم توصيات استشرافية وحلول لصنّاع القرار. كما تسهم هذه النقاشات أيضاً في التأثير على الرأي العام عبر مشاركة هذه النُخَب في النقاش العامّ وتأطيره، سواء تعلق ذلك بتقييم الحادثة بأثرٍ رجعي، أم بالتعامل مع حوادث مماثلة مستقبلاً.

ختاماً، يتطلّب طيّ صفحة الحادثة حسم المسائل العالقة بشأنها، من خلال إعلان مُخرَجات لجنة التحقيق الثنائية، وتقديم معلومات أردنية تفصيلية، وتنفيذ التزامات جبر الضرر، واعتماد آليات واضحة للتنسيق وضمان عدم

[10] جولي بيطار، «الغارات الأردنية على جنوبي سوريا: سجل من القصف والضحايا منذ عام 2023»، تلفزيون سوريا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2026. https://2u.pw/tu23Nn

[11] قناة المملكة، «الأردن يسيّر قافلة مساعدات جديدة تضم 16 شاحنة إلى سوريا»، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2025. https://2u.pw/UB1hZO

التكرار. ومن شأن استكمال هذه الخطوات أن يوفّر أساساً لإغلاق الملف، ويحدّ من فرص توظيف الحادثة لإثارة توتر مستقبلي أو خدمة أجندة معادية للبلدين. ويشكّل تنفيذ ذلك، إلى جانب تفعيل مُخرَجَات الدورة الثالثة لمجلس التنسيق الأعلى الأردني-السوري، معياراً لقدرة البلدين على ترجمة الإرادة والتو افق السياسيين إلى تفاهمات عملية مستقرّة. وفي المُحصِّلة، لا يحتاج البلدان إلى إعادة تعريف مصالحهما المشتركة بقدر حاجتهما إلى إعادة تنظيم الأدوات التي يديران بها هذه المصالح. والتحدي الحقيقي هو الانتقال من منطق إدارة الأزمات بعد وقوعها إلى بناء شراكة أمنية وسياسية قادرة على منع تكرارها.